



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا

لجنة الخبراء الحكومية الدولية
الاجتماع الثالث والثلاثون
تونس، تونس ٣٠ تشرين الأول / ٢ تشرين الثاني ٢٠١٨

تقرير الاجتماع الثالث والثلاثون
لجنة الخبراء الحكومية الدولية

المحتويات

الصفحة

أولاً - التنظيم والمشاركة	١
ثانياً - افتتاح الاجتماع (البند ١ من جدول الأعمال)	١
ثالثاً - انتخاب أعضاء المكتب (البند ٢ من جدول الأعمال)	٢
رابعاً - إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل (البند ٣ من جدول الأعمال)	٢
خامساً - تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا: تحليل الوضعية على المستوى الإقليمي (البند ٤ من جدول الأعمال)	٣
سادساً - جلسة خاصة: "اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتأثير ذلك على شمال أفريقيا" (البند ٥ من جدول الأعمال)	٣
سابعاً - اجتماع المائدة المستديرة/اجتماع فريق الخبراء: "ثورة البيانات في شمال أفريقيا: وضع البيانات في خدمة التحول الهيكلي" (البند ٦ من جدول الأعمال)	٤
ثامناً - تقرير عن برامج التنمية الإقليمية والدولية وغيرها من المبادرات الخاصة في شمال أفريقيا (البند ٧ من جدول الأعمال)	٤
تاسعاً - تقرير أنشطة المكتب في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ وبرنامج عمل ٢٠١٩: المسائل النظامية (النقطة ٨ من جدول الأعمال)	٥
عاشراً - إصدار التقرير الأول عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المغرب العربي (البند ٩ من جدول الأعمال)	٦
حادي عشر - النظر في توصيات اجتماع المائدة المستديرة/اجتماع فريق الخبراء واعتمادها (البند ١٠ من جدول الأعمال)	٦
ثاني عشر - دراسة واعتماد تقرير وتوصيات الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الخبراء (البند ١١ من جدول الأعمال)	٦
ثالث عشر - تاريخ انعقاد الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة الخبراء ومكان انعقاده (بند ١٢ من جدول الأعمال)	٧
رابع عشر - مسائل أخرى (البند ١٣ من جدول الأعمال)	٧
خامس عشر - اختتام الاجتماع (البند ١٤ من جدول الأعمال)	٧
المرفق الأول: توصيات الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية	٩
المرفق الثاني: توصيات اجتماع الخبراء: "ثورة البيانات في شمال أفريقيا: وضع البيانات في خدمة التحول الهيكلي"	١٢

أولاً- التنظيم والمشاركة

١- شَرَّف حفل افتتاح الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية حضور وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، السيد زياد العذاري؛ والأمين العام لاتحاد المغرب العربي، الطيب بكوش؛ ورئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، السيد سمير ماجول؛ والرئيس المنتهية ولايته لمكتب لجنة الخبراء الحكومية الدولية لعام ٢٠١٧، السيد محمد حازم (المغرب).

٢- وشارك في حفل الافتتاح أيضاً أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين في تونس العاصمة، وممثلو اتحاد المغرب العربي والمنظمات الدولية والإقليمية، والجامعات، ومنظمات أرباب العمل، ووكالات التعاون، والمؤسسات المالية، والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وممثلو البلدان الأعضاء السبعة في لجنة الخبراء.

ثانياً- افتتاح الاجتماع (البند ١ من جدول الأعمال)

٣- بدأ حفل الافتتاح بعرض رسالة بالفيديو من الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيدة فيرا سونغوي، أعربت خلالها عن شكرها الحار للسلطات التونسية لاستضافتها للمرة الأولى هذا الاجتماع النظامي. وبعد ذلك، ذُكرت بأهمية موضوع هذه السنة، وهو "ثورة البيانات في شمال أفريقيا: وضع البيانات في خدمة التحول الهيكلي".

٤- أما رئيس المكتب المنتهية ولايته، السيد محمد حازم (المغرب)، فرحب في بيانه الافتتاحي بالمشاركين وأعرب عن شكره للحكومة التونسية وللإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية على تنظيم هذا الاجتماع في تونس. وأعرب لأعضاء المكتب والأمانة عن تقديره للعمل الذي أُنجِز منذ الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة الخبراء.

٥- وتناولت الكلمة مديرة المكتب دون الإقليمي للجنة في شمال أفريقيا، السيدة ليليا هاشم نعاس، فحيت بادئ ذي بدء المسؤولين الحاضرين في الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الخبراء ثم رحبت بالمشاركين. وأعربت لسلطات وحكومة الجمهورية التونسية عن تقديرها للمساعدة والدعم المقدمين إلى المكتب دون الإقليمي للجنة في شمال أفريقيا ولتنظيم الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الخبراء في تونس. وأعربت أيضاً عن شكرها لرئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والرئيس المنتهية ولايته لمكتب لجنة الخبراء، وأوساط الأعمال، والشعب التونسي.

٦- وذكّرت السيدة نعاس بالموضوع الرئيسي لهذا الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الخبراء، حيث يتناول ثورة البيانات في شمال أفريقيا واستخدامها للتحول الهيكلي، وضرورة تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية من أجل التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وشددت على أن التوصيات الصادرة عن الاجتماع، التي ستسمح بتحديد الأولويات ومجالات أنشطة المفوضية، ستُقدَّم إلى الدورة المقبلة لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، وهو الهيئة التداولية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، التي ستُعقد في المملكة المغربية في آذار/مارس ٢٠١٩.

٧- وتناول الكلمة الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، السيد الطيب بكوش، حيث أعرب عن شكره لجميع الأطراف التي يسرت عقد هذا الاجتماع في تونس. وهناً مديرة المكتب دون الإقليمي للجنة في شمال أفريقيا وجميع أعضاء المكتب على تفانيهم في العمل وعلى تأييدهم للمنطقة دون الإقليمية ودعمهم لها من أجل تحقيق التكامل والرفاه الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة دون الإقليمية.

٨- أما رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية فأعرب عن تشرفه باستضافة المشاركين في أعمال الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الخبراء في مقر مؤسسته ثم رحب بالمشاركين في تونس. وسرد السيد ماجول تاريخ الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وأشار إلى أن المؤسسة كانت أحد أعضاء المجموعة الرباعية التي تلقت جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠١٥. وأشار أيضاً إلى أن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية كان قد أعلن سنة ٢٠١٥ سنة أفريقيا بهدف تعزيز التعاون فيما بين البلدان الأفريقية، وهو دليل على الالتزام الأفريقي للقطاع الخاص في تونس.

٩- ورحب وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، السيد زياد العذاري، في بيانه بالمشاركين ورحب بعقد الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الخبراء في الجمهورية التونسية للمرة الأولى، معرباً عن أمله في أن تقترح دول أعضاء أخرى استضافة الاجتماعات المقبلة. وأعرب أيضاً للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية عن امتنانه لاستضافة هذا الحدث الهام، الذي يدل على أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص وسيلة متميزة لتعزيز التعاون والتكامل دون الإقليمي في شمال أفريقيا.

١٠- وهنأ الوزير التونسي أيضاً مكتب اللجنة على العمل المنجز ورحب باختيار موضوع هذا الاجتماع، وهو "ثورة البيانات في خدمة التحول الهيكلي في شمال أفريقيا". ورأى أن الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الخبراء تشكل منبراً رفيع المستوى للتفكير في موضوع شامل هام فيما يخص تقييم ومتابعة التطورات الحاصلة في المؤشرات الاجتماعية-الاقتصادية في المنطقة دون الإقليمية.

ثالثاً- انتخاب أعضاء المكتب (البند ٢ من جدول الأعمال)

١١- على إثر مشاورات بين رؤساء الوفود، انتخبت لجنة الخبراء بالإجماع أعضاء المكتب الجديد التالية أسماءهم:

الرئيس : تونس

نائب الرئيس: الجزائر

المقرر : مصر

رابعاً- إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل (البند ٣ من جدول الأعمال)

١٢- أعربت رئيسة المكتب الجديد للجنة الخبراء، السيدة كلثوم حمزاوي، في خطابها الافتتاحي، عن شكرها للبلدان الأعضاء على الثقة الموضوعة في بلدها ورحبت بجميع المشاركين. وهنأت المكتب المنتهية ولايته والمكتب دون الإقليمي للجنة في شمال أفريقيا على الجهود المبذولة خلال الفترة الماضية.

١٣- وأقرت لجنة الخبراء، بعد مداخلتها، جدول الأعمال (ECA/SRO-NA/ICE/٣٣/١) وبرنامج العمل (ECA/SRO-NA/ICE/٣٣/١/Add.١) - انظر المرفق الثالث لهذا التقرير.

خامساً- تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا: تحليل الوضعية على المستوى الإقليمي (البند ٤ من جدول الأعمال)

١٤- عرضت الأمانة الاستنتاجات الرئيسية للوثيقة المعنونة ”الخصائص دون الإقليمية - لشمال أفريقيا في عام ٢٠١٧“ (ECA/SRO-NA/ICE/٣٣/٢). ويتناول التقرير ذو الصلة تطور مجاميع الاقتصاد الكلي والمجاميع الاجتماعية، فضلاً عن التحديات التي يجب أن تواجهها المنطقة دون الإقليمية.

١٥- وفي ختام العرض، هنأت لجنة الخبراء الأمانة على جودة العرض وثرائه، وكذلك على اختيار الموضوع. غير أنها أشارت إلى عدم وجود عناصر من شأنها أن تسلط الضوء على حالة التجارة ومستواها داخل المنطقة في الوقت الراهن ولفتت الانتباه إلى ضرورة مواءمة التقدم المحرز في تحقيق النمو الاقتصادي مع الأداء الاجتماعي، وكذلك إلى ضرورة الحصول على بيانات أكثر دقة بغية وضع سياسات عامة أكثر ملاءمة.

١٦- وفي هذا الصدد، رأى مندوب مصر أن من المهم مواءمة فترات حساب مؤشرات الاقتصاد الكلي المختلفة مع فترات السنة المالية. ولاحظت لجنة الخبراء أن التكلفة البيئية للنمو لا تؤخذ في الاعتبار عند حساب النمو الاقتصادي وأن ذلك قد لا يعطي المقاييس الصحيحة اللازمة. وفيما يخص مشاكل العجز المالي، أشارت لجنة الخبراء إلى أن عجزاً ناشئاً عن جهد استثماري ينبغي ألا يعتبر مشكلة في حد ذاته لأنه يكون قد ساهم بصورة غير مباشرة في زيادة الإنتاجية. وأشارت من جهة أخرى إلى أن تحليل الإنتاجية ينبغي إجراؤه باستخدام نهج قطاعي مضيئة أن نمو الإنتاجية يعتمد أيضاً على البحث-التطوير والاستثمار في رأس المال البشري. وتشكل المواءمة بين التدريب والاحتياجات القطاعية أيضاً جانباً هاماً من النمو الاقتصادي ينبغي إدماجه. وأبلغ ممثل السودان لجنة الخبراء أن الإجراءات الاقتصادية تشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحث المجتمع الدولي على مساعدة بلده في جهوده الرامية إلى إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الرغم من أثر الجزاءات.

١٧- وأحاطت الأمانة علماً بالملاحظات التي أبدتها لجنة الخبراء لكي تؤخذ في الاعتبار، في الخصائص دون الإقليمية - شمال أفريقيا، التجارة داخل المنطقة ومسألة التكامل الإقليمي وتحليل مسارات التنمية التي تسلكها بلدان المنطقة دون الإقليمية.

١٨- وبعد المناقشات، اعتمدت لجنة الخبراء توصيات الأمانة الواردة في المرفق الأول.

سادساً- جلسة خاصة: ”اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتأثير ذلك على شمال أفريقيا“ (البند ٥ من جدول الأعمال)

١٩- كان الهدف الرئيسي للاجتماع هو مساعدة البلدان الأعضاء على تحسين فهمها للتكامل القاري بتوفير مساحة للحوار والتبادل فيما بينها وبمشاركة خبراء.

٢٠- واتسمت الجلسة بمشاركة خبير من المركز الأفريقي للسياسات التجارية وممثله برنامج التكامل الإقليمي لمكتب شمال أفريقيا التابع لمصرف التنمية الأفريقي.

٢١- وحيا ممثلا السودان وموريتانيا الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم العملية القارية. ولكنهما حددا أيضاً تحديات هامة ينبغي للبلدان أن تواجهها من أجل نجاح هذا المشروع الطموح. ويتعلق الأمر على الخصوص بتطوير الهياكل الأساسية، ووضع تدابير لتيسير التجارة، وتوافر التمويل الكافي لتشجيع التجارة. وشددت لجنة الخبراء أيضاً على أهمية إنشاء آليات لتعويض الخسائر الناتجة عن تخفيض الإيرادات الجمركية بغية ضمان تمكن جميع البلدان من الاستفادة بطريقة عادلة من عملية التكامل القاري. وأخيراً، فيما يتصل بالموضوع الذي اختير لهذا الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الخبراء، أكدت اللجنة على ضرورة الحصول على بيانات محدثة ومنظمة كشرط مسبق لنجاح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

سابعاً- اجتماع المائدة المستديرة/اجتماع فريق الخبراء: ”ثورة البيانات في شمال أفريقيا: وضع البيانات في خدمة التحول الهيكلي“ (البند ٦ من جدول الأعمال)

٢٢- افتتحت الاجتماع مديرة المكتب دون الإقليمي للجنة في شمال أفريقيا، السيدة ليليا هاشم نعاس، ويسرت المناقشة المديرة في وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي في تونس، السيدة كلثوم حمزاوي.

٢٣- وأجرى اجتماع الخبراء فحصاً كاملاً للنظام البيئي للبيانات في سياق ثورة البيانات القائمة على إحصاءات اقتصادية واجتماعية وبيئية جيدة، وهو أمر ضروري لإحداث التحول الاقتصادي وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في شمال أفريقيا.

٢٤- وبعد المناقشات، اعتمدت لجنة الخبراء توصيات الأمانة وقدمت توصيات إضافية أدرجت في المرفق الثاني من تقرير المائدة المستديرة.

ثامناً- تقرير عن برامج التنمية الإقليمية والدولية وغيرها من المبادرات الخاصة في شمال أفريقيا (البند ٧ من جدول الأعمال)

٢٥- ذكرت الأمانة بالغرض من التقرير المتعلق بتنفيذ برامج التنمية الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة في شمال أفريقيا (ECA/SRO-NA/ICE/٣٣/٣). ويتعلق الأمر بمساعدة الدول في رصد التقدم المحرز في ضوء الالتزامات العالمية والإقليمية وضمن مراعاة الأولويات في المنطقة دون الإقليمية في العمليات التفاوضية على الصعيدين الدولي والإقليمي.

٢٦- وركزت المناقشات على ضرورة تعميق بلدان شمال أفريقيا التفكير في المسائل المتعلقة بتغير المناخ، والهجرة، والتكامل الإقليمي، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يشكل التنسيق المؤسسي ومشاركة جميع الجهات الفاعلة شرطاً مسبقاً أساسياً. ويمكن تبادل الخبرات القطرية في هذا الصدد في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

تاسعاً- تقرير أنشطة المكتب في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ وبرنامج عمل ٢٠١٩: المسائل النظامية (النقطة ٨ من جدول الأعمال)

٢٧- قدمت الأمانة الخطة الاستراتيجية المنقحة للجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. ولفتت نظر المشاركين إلى أن اللجنة كانت قد أجرت استعراضاً استراتيجياً لبرنامجها من أجل إعادة مواءمة أنشطتها المتعلقة بالإصلاحات التي تنفذها الأمم المتحدة لتحسين الاستجابة لمطالب الدول الأعضاء وأولوياتها.

٢٨- ولهذا الغرض، تسمح الخطة الاستراتيجية الجديدة بإعادة تحديد وضع اللجنة وإعادة توجيه برنامجها وفقاً للرؤية الجديدة "من أجل أفريقيا تنعم بالاستقلال والتحول - الانتقال من الأفكار إلى الأعمال". وسمح هذا النهج بإعادة تحديد المهام الأساسية والأهداف العامة والتوجهات الاستراتيجية التي ستركز عليها اللجنة في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

٢٩- وأدت هذه الخطة الاستراتيجية كذلك إلى إعادة تنظيم المكاتب دون الإقليمية لتصبح أكثر صلة بالموضوع وأكثر فعالية. والهدف من ذلك هو جعلها تركز على مجالات تخصص لكي تقدم خدمات بحثية وتحليلية رفيعة المستوى وتسدي المشورة في مجال السياسة وبناء القدرات لفائدة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في المنطقة دون الإقليمية وعلى الصعيد القاري.

٣٠- وفي هذا السياق، وضع المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا وأقر مع البلدان الأعضاء استراتيجية تخصص جديدة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ بشأن موضوع: "العمالة والمهارات والتنمية المنصفة". والغرض من ذلك هو مساعدة البلدان الأعضاء السبعة على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج قادرة على إيجاد فرص عمل وتنمية متوازنة في انتظار إحداث تحول هيكلي يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وفي هذا السياق، أعربت لجنة الخبراء عن أملها في أن يصبح المكتب دون الإقليمي أكثر مشاركة في العمل على أرض الواقع، سواء من حيث المساعدة التقنية أو من حيث الدعم المالي للبرامج بالإضافة إلى مجال تخصصه الذي هو مصدر علم ومعارف.

٣١- وقدمت الأمانة تقرير أنشطة المكتب دون الإقليمي للجنة في شمال أفريقيا في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ (ECA/SRO-NA/ICE/٣٣/٤).

٣٢- وبعد ذلك، قدمت الأمانة برنامج عمل المكتب دون الإقليمي لعام ٢٠١٩، المنظم حول محورين هما: الاجتماعات (النظامية أو المواضيعية) والمنشورات.

٣٣- وأخيراً، قدمت الأمانة التوجهات الاستراتيجية الجديدة لأنشطة المكتب دون الإقليمي المقررة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، وهي: '١' عمالة الشباب في بلدان المنطقة دون الإقليمية وخريطة الطريق للتخصص بشأن موضوع "العمالة والمهارات والتنمية المنصفة"؛ '٢' أنشطة متابعة أهداف التنمية المستدامة في المغرب العربي.

٣٤- وقدم المكتب دون الإقليمي في وقت لاحق مجالات جديدة سيغطيها أيضاً خلال الفترة المقبلة: '١' الاقتصاد الأزرق في بلدان المنطقة دون الإقليمية وخريطة الطريق لوضع استراتيجية للتنمية؛ '٢' التحليل المقارن لإدماج الهجرة في سياسات التنمية الوطنية وخريطة الطريق لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة.

٣٥- وعند النظر في أنشطة المكتب دون الإقليمي وبرنامج عمله لفترة السنتين المقبلتين، لاحظت لجنة الخبراء باهتمام حجم الجهود المبذولة وحيث رغبة المكتب دون الإقليمي المستمرة في مساعدة البلدان الأعضاء على بلورة مشروع التكامل الإقليمي في شمال أفريقيا.

٣٦- وأثنى المشاركون على الجهود التي يبذلها المكتب دون الإقليمي لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماعات السابقة للجنة الخبراء، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بضرورة تحقيق التوازن بين تدخلات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ودعمها التقني في بلدان المنطقة دون الإقليمية، وكذلك تغطية جميع البلدان من حيث البيانات.

٣٧- غير أن لجنة الخبراء طلبت من المكتب أن يعمق تحليل الروابط بين الاستراتيجيات الوطنية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وما يترتب عنها من آثار على العمالة.

٣٨- واستجابة للدعوة الموجهة من رئيسة المكتب دون الإقليمي التي أوعزت باقتراح مواضيع تود لجنة الخبراء أن تناوّلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عملها، جرى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن طائفة من المواضيع التي تعتبر ذات صلة وذات أهمية حاسمة للمنطقة دون الإقليمية. وترد المواضيع المقترحة ضمن التوصيات (المرفق الأول).

٣٩- وبعد المناقشات، اعتمدت اللجنة توصيات الأمانة وأضافت التعديلات الواردة في المرفق (المرفق الأول).

عاشراً- إصدار التقرير الأول عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المغرب العربي (البند ٩ من جدول الأعمال)

٤٠- صدر التقرير بحضور ممثل وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي في تونس، السيد عياد بلقاسم، وممثلة مكتب المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة في تونس، السيدة عايدة ربانة، اللذين أدلى كل منهما ببيان موجز.

٤١- ودّكر المكتب دون الإقليمي بسياق وأهداف التقرير قبل عرض نتائجه الرئيسية والتحديات التي ينبغي مواجهتها وبعض التوصيات.

حادي عشر - النظر في توصيات اجتماع المائدة المستديرة/اجتماع فريق الخبراء واعتمادها (البند ١٠ من جدول الأعمال)

٤٢- غُرِضت توصيات اجتماع الخبراء المخصص بشأن ”ثورة البيانات في شمال أفريقيا: وضع البيانات في خدمة التحول الهيكلي“ على لجنة الخبراء لتنظر فيها وتعتمدها. وأدخلت لجنة الخبراء تعديلات عليها واعتمدتها (انظر المرفق الثاني).

ثاني عشر - دراسة واعتماد تقرير وتوصيات الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الخبراء (البند ١١ من جدول الأعمال)

٤٣- نظرت لجنة الخبراء في توصيات اجتماعها الثالث والثلاثين واعتمدتها (المرفق الثاني). ومن جهة أخرى، شجعت المشاركين من بلدان المنطقة دون الإقليمية على أن يرسلوا إلى المكتب دون الإقليمي تعديلاتهم في غضون فترة لا تتجاوز أسبوعين بغية تمكين الأمانة من إدراجها في التقرير النهائي.

٤٤ - وبناء على هذه الملاحظات، اعتمدت لجنة الخبراء هذا التقرير وطلبت من الأمانة إحالة التوصيات الصادرة عن لجنة الخبراء إلى المؤتمر المقبل لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الإفريقيين.

ثالث عشر - تاريخ انعقاد الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة الخبراء ومكان انعقاده (بند ١٢ من جدول الأعمال)

٤٥ - أثناء المناقشات المتعلقة باختيار مكان وتاريخ الاجتماع المقبل، أعربت ممثلة مصر عن رغبة بلدها في استضافة الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة الخبراء في عام ٢٠١٩. وأشارت إلى أن بلدها سيتصل في أقرب وقت ممكن بالمكتب دون الإقليمي للجنة في شمال أفريقيا للاتفاق على موعد وطرائق تنظيم هذا الاجتماع.

٤٦ - وتناول ممثل الجزائر الكلمة بدوره فلاحظ بأن بلده انتُخب هذا العام لمنصب نائب رئيس مكتب الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الخبراء وأنه، حسب الممارسة المتبعة، سيتأسس بحكم الواقع الدورة المقبلة للجنة الخبراء. ولذلك فإنه يود بدوره استقبال هذا الاجتماع في عام ٢٠١٩.

٤٧ - وحيا ممثلا المغرب وتونس كلا من مصر والجزائر وشكراهما على مبادرتيهما ودعيا اللجنة إلى النظر في إنشاء آلية لتنظيم دورات لجنة الخبراء بالتناوب بين بلدان المنطقة دون الإقليمية والمغرب، الذي هو بلد مقر المكتب دون الإقليمي.

٤٨ - وشكرت مديرة المكتب دون الإقليمي بدورها مصر والجزائر على إبداء رغبتيهما في استقبال وتنظيم الاجتماع المقبل للجنة الخبراء. وأشارت إلى أنها ستتشاور مع مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن الممارسة المتبعة في هذا الصدد وستتصل بالبلدان الأعضاء من أجل تحديد البلد المضيف للاجتماع المقبل إما باعتماد الآلية المشار إليها، على غرار الآلية المطبقة على مؤتمر الوزراء، أو باختيار أي نوع آخر من أنواع التناوب التي تسمح بتنظيم الاجتماع بالتناوب في بلدان المنطقة دون الإقليمية.

رابع عشر - مسائل أخرى (البند ١٣ من جدول الأعمال)

٤٩ - اقترح المشاركون على الأمانة، من باب الحرص على الفعالية، أن تُعرض توصيات اجتماع الخبراء، من أجل اعتمادها، على الخبراء أنفسهم قبل نهاية أعمالهم، ومن ثم تجنب عرضها على أعضاء لجنة الخبراء أثناء اعتماد التقرير النهائي لاجتماع لجنة الخبراء.

٥٠ - وعقب الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية، وجه ممثل المغرب بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن البلدان الأعضاء والمشاركين رسالة شكر إلى وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، السيد زياد العذاري، ورئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، السيد سمير ماجول، وإلى حكومة الجمهورية التونسية وشعبها. ويرد نص هذه الرسالة باللغة العربية كاملاً في المرفق الخامس.

خامس عشر - اختتام الاجتماع (البند ١٤ من جدول الأعمال)

٥١ - أعربت مديرة المكتب دون الإقليمي للجنة في شمال أفريقيا، السيدة ليليا هاشم نعاس، في بيانها الختامي، عن ارتياحها لنجاح أعمال الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الخبراء، الذي نُظِم هذا العام في تونس، وللمرة الأولى خارج البلد المضيف للمكتب دون الإقليمي (المغرب).

٥٢- وأعربت من جهة أخرى، باسم اللجنة ودولها الأعضاء، عن شكرها وتهانيتها للسلطات التونسية، ولاسيما وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، السيد زياد العذاري، ولالاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية الذي استضاف هذا الاجتماع، ومسؤولي وأطر هاتين المؤسستين على نوعية التنظيم.

٥٣- وأعربت السيدة ليليا هاشم أيضاً لفريق المكتب دون الإقليمي وموظفي الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وموظفي وزارة التعاون الدولي عن امتنانها لما قدموه من دعم لوجستي. ثم أثنت على المضيفات والمترجمين الفوريين على الصبر الذي تحلوا به طوال الاجتماع.

٥٤- وحيث رئيسة مكتب لجنة الخبراء، السيدة كلثوم حمزاوي، البلدان الأعضاء والمشاركين على رسالة الشكر الموجهة إلى وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، السيد زياد العذاري، ورئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات، السيد سمير ماجول، وحكومة الجمهورية التونسية وشعبها.

٥٥- وأعلنت بعد ذلك اختتام أعمال الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية.

المرفق الأول: توصيات الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية

بعد المداولات، قدمت اللجنة التوصيات التالية وطلبت إلى المكتب أن يحيلها إلى مؤتمر الوزراء:

التوصيات المتعلقة بالخصائص دون الإقليمية

الموجهة إلى الدول الأعضاء:

- ١- تزويد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالبيانات المتاحة اللازمة لوضع الخصائص دون الإقليمية.

الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

- ٢- إدراج فرع في الخصائص دون الإقليمية مخصص لتحليل التجارة داخل المنطقة وللتكامل الإقليمي بوجه أعم؛
- ٣- وضع تحليل لمسارات التنمية في البلدان الأعضاء، ولاسيما فيما يتعلق بتطور التنظيم القطاعي للاقتصادات والتحليل المقارنة بين بلدان المنطقة دون الإقليمية؛
- ٤- إدماج التكلفة البيئية في تقدير النمو الاقتصادي لبلدان المنطقة دون الإقليمية.

التوصيات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

الموجهة إلى الدول الأعضاء:

- ٥- التعجيل بالتصديق على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لدعم عملية تحقيق التكامل في المنطقة دون الإقليمية؛
- ٦- تعزيز النظم الإحصائية الوطنية لإنتاج البيانات اللازمة لتقييم التقدم المحرز بشأن التكامل القاري وأثره على الاقتصادات الأفريقية.

الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

- ٧- تعزيز أنشطة التوعية والدعوة لدى البلدان الأعضاء بغية التعجيل بالتصديق على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

التوصيات المتعلقة ببرامج التنمية الإقليمية والدولية

الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

- ٨- تنظيم اجتماع الصعيد دون الإقليمي لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة للبلدان في إعداد التقارير الوطنية الطوعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- ٩- وضع نبذة شمال أفريقيا بشأن بأهداف التنمية المستدامة بحيث تشمل حالات جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية.

التوصيات المتعلقة بالإطار الاستراتيجي لعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

- ١٠ - دراسة إمكانية تعزيز المساعدة التقنية وتوسيع نطاقها لتشمل عدداً أكبر من البلدان الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية، ولاسيما من أجل وضع وتنقيح المؤشرات ذات الصلة بالتفاوتات الإقليمية والفقر والعمالة والتكامل الإقليمي؛
- ١١ - مواصلة العمل في إطار التكامل مع جميع الشركاء في التنمية من أجل تجنب الازدواجية، وتجميع الجهود، وتأمين النتائج؛
- ١٢ - إنشاء منتدى خاص مكرس للمبادرات الوطنية الناجحة في مجال إيجاد فرص العمل، وهو ما من شأنه أن يتيح تبادل الخبرات، وتجميع المهارات، وتحديد مجالات الشراكة الممكنة بين بلدان المنطقة دون الإقليمية؛
- ١٣ - العمل، قدر الإمكان على مراعاة مجالات التنمية التالية، التي تعتبر ذات صلة وذات أهمية جوهرية للمنطقة دون الإقليمية:

- أداء بلدان شمال أفريقيا في مجال الإنفاق العام؛
- التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتكامل الصناعي في شمال أفريقيا؛
- التعاون فيما بين بلدان الجنوب فيما يتعلق بالنقل والخدمات المقدمة لتيسير نقل البضائع؛
- تيسير التجارة؛
- التعاون فيما بين بلدان الجنوب: الممارسات الجيدة دون الإقليمية وآفاق المستقبل؛
- مسألة المياه وأهميتها للمنطقة دون الإقليمية؛
- نطاق القطاع غير الرسمي والتهرب وآثاره على الاقتصادات الوطنية.

التوصيات المتعلقة بالبحث في مجال الاقتصاد الأزرق

الموجهة إلى الدول الأعضاء:

- ١٤ - الشروع في التفكير من أجل إدماج الاقتصاد الأزرق في استراتيجيات التنمية الوطنية؛
- ١٥ - تعزيز جمع وتحليل البيانات من أجل تحسين نوعية المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الأزرق.

الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

- ١٦ - دعم البلدان الأعضاء في التفكير من أجل إدماج الاقتصاد الأزرق في استراتيجيات التنمية الوطنية؛
- ١٧ - تعميق البحوث المتعلقة بالاقتصاد الأزرق من خلال العمل مع البلدان الأعضاء من أجل تحديد وجمع أكثر البيانات صلة بالموضوع.

التوصيات المتعلقة بالهجرة

الموجهة إلى الدول الأعضاء:

- ١٨- مراعاة مسألة الهجرة وصلاتها بالتنمية في سياسات التنمية الوطنية؛
- ١٩- ضمان توافر بيانات موثوقة عن الهجرة؛
- ٢٠- تعزيز التعاون الإقليمي بشأن مسائل الهجرة؛
- ٢١- إدماج البعد الاقتصادي للهجرة في المفاوضات مع الشركاء في التنمية.

الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

- ٢٢- مساعدة البلدان الأعضاء على مراعاة مسألة الهجرة وصلاتها بالتنمية في سياسات التنمية الوطنية؛
- ٢٣- مساعدة البلدان الأعضاء على إنتاج وحيازة بيانات موثوقة بشأن الهجرة.

المرفق الثاني: توصيات اجتماع الخبراء: ”ثورة البيانات في شمال أفريقيا: وضع البيانات في خدمة التحول الهيكلي“

التوصيات المتعلقة بتعديل التشريعات والأنظمة

الموجهة إلى الدول الأعضاء:

- ١- تعزيز الاستقلالية المهنية واستقلالية المعاهد الوطنية للإحصاءات في إطار تنظيمي وتشريعي ملائم، عند الاقتضاء؛
- ٢- تعزيز قيادة المعاهد الوطنية للإحصاءات فيما يخص مواءمة النصوص القانونية واعتماد تشريعات تحدد اختصاصات مكونات النظام الإحصائي الوطني، مع ضمان الحصول على المعلومات؛
- ٣- تعزيز المجالس الإحصائية الوطنية فيما يخص تنسيق النظم الإحصائية الوطنية بهدف تنقيح القوانين والنصوص القانونية واعتماد تشريعات تحدد إجراءات إعداد البرامج الإحصائية ورصدها ومتابعتها.

الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

- ٤- تقديم المساعدة التقنية إلى بلدان شمال أفريقيا من أجل تعزيز أطرها القانونية والتنظيمية وكذلك العلاقات بين المؤسسات لتمكين النظم الإحصائية الوطنية من الاستجابة للطلبات الجديدة والفرص التي تتيحها ثورة البيانات.

التوصيات المتعلقة ببناء القدرات البشرية والتقنية

الموجهة إلى الدول الأعضاء:

- ٥- الاستثمار في الموارد البشرية وتحسين الظروف التي تمارس فيها المعاهد الوطنية للإحصاءات والهيكل القطاعية أنشطتها؛
- ٦- تعزيز قدرات الموارد البشرية في دوائر الإحصاءات في الوزارات والمؤسسات العامة؛
- ٧- تشجيع التدريب المستمر في المعاهد الوطنية للإحصاءات من أجل مزيد من التكيف مع التطورات التكنولوجية وتعقيد الاحتياجات فيما يخص البيانات.

الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

- ٨- تقديم المساعدة التقنية في مجال الإحصاءات الأساسية، خاصة المهارات والأدوات التقنية الضرورية لإجراء التعدادات والدراسات الاستقصائية ومسك السجلات الإدارية.

التوصية المتعلقة بالتمويل المخصص للبيانات

الموجهة إلى الدول الأعضاء:

- ٩- ضمان توافر بنود الميزانية المكرسة حصراً للهياكل الإحصائية القطاعية في الوزارات المختلفة لعملياتها الإحصائية؛
- ١٠- المشاركة في برنامج الصندوق التحفيزي لمرفق الإحصاءات من أجل تحقيق نتائج تعوض عن صعوبات تمويل خطط بناء القدرات الإحصائية للنظم الإحصائية الوطنية.

الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

- ١١- تعزيز الدعم التقني والمالي للبلدان الأعضاء من أجل تحديث نماذجها الإحصائية والحد من تكاليف إنتاج البيانات الإحصائية، مع ضمان نوعيتها وموثوقيتها.

التوصيات المتعلقة بإنشاء آليات مراقبة نوعية البيانات

الموجهة إلى الدول الأعضاء:

- ١٢- وضع استراتيجية لإنشاء وبناء القدرات في مجال النوعية؛

الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

- ١٣- تقديم دعم تقني لتعزيز القدرات في مجال نوعية البيانات الإحصائية.

التوصيات المتعلقة باستخدام مصادر البيانات غير التقليدية

الموجهة إلى الدول الأعضاء:

- ١٤- استخدام أمثل لجميع مصادر البيانات التي توفرها ثورة البيانات، بما في ذلك البيانات الضخمة، من أجل إنتاج إحصاءات رسمية ووضع منهجيات تحليل مناسبة؛
- ١٥- اعتماد التكنولوجيات المتنقلة وتعميمها على جميع أنواع التحقيق (مؤشر أسعار الاستهلاك، وتعداد السكان، والعمالة، وما إلى ذلك)؛
- ١٦- تشجيع المعاهد الوطنية للإحصاءات على الالتحاق بالتحول الرقمي ووضع استراتيجياتها الخاصة.

الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

- ١٧- دعم تحديث النظام الإحصائي الوطني من خلال التشجيع على اعتماد تكنولوجيات جديدة في العمليات الإحصائية؛

١٨ - إضفاء الطابع المؤسسي على الممارسات الجيدة في إطار منصة بقيادة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مثلاً للاستفادة من الخبرة الفنية.

التوصيات المتعلقة بتعزيز برامج الإحصاءات الأساسية

الموجهة إلى الدول الأعضاء:

١٩ - تعزيز نظم تسجيل الوقائع وإنشاء إحصاءات الحالة المدنية من خلال التنفيذ الفعال للبرنامج الأفريقي للتحسين السريع لنظم تسجيل الوقائع وإنشاء إحصاءات الحالة المدنية.

الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

٢٠ - تقديم المساعدة التقنية من أجل تنفيذ البرنامج الأفريقي للتحسين السريع لنظم تسجيل الوقائع وإنشاء إحصاءات الحالة المدنية؛

٢١ - وضع الأطر القانونية والتنظيمية والآليات المؤسسية الكافية لضمان تحسين فرص الوصول إلى البيانات، بما في ذلك البيانات البالغة الصغر مع تحديد أدوار كل من الجهات الفاعلة المعنية وضمان إخفاء هوية الملفات وقواعد البيانات.